



حراك شعبي تدفعه على الاستمرار خبرة سنوات الجمر

أي قرار في شأن الحدود على الرغم من كل المبادرات المغربية من أجل حصول تقارب بين البلدين اللذين تجمع بينهما مصالح كثيرة فضلا عن العلاقات بين الشعبين من أجل الاستقلال. منتهى تنتهي المرحلة الانتقالية في الجزائر؟ هل تنتهي قبل هبوب عواصف داخلية على بلد يعاني من عقد عذبة وقنابل موقوتة كثيرة؟ من سيجتمع بين مطالب الحراك الشعبي مع المحافظة على دور ما للمؤسسة العسكرية الجزائرية التي تبقى ضمانة للاستقرار... ولكن ضمن حدود معينة يحدها الدستور؟

الاستقلال. في مقدم هذه العقد الدور الجزائري على الصعيدين الإقليمي والعربي. المؤسف أن ليس لدى الجزائر من نموذج تقدمه لا في شمال أفريقيا ولا في أفريقيا نفسها ولا على الصعيد العربي. هناك فشل جزائري على كل صعيد يعبر عنه مثلاً حيان. الأول أن عبدالعزيز بوتفليقة حكم البلد بين 2013 و2019 وهو لا يستطيع توجيه كلمة إلى شعبه بطمئنه فيها إلى أنه لا يزال قادراً على استخدام قدراته العقلية. أما المثل الآخر، فهو استمرار إغلاق الحدود بين المغرب والجزائر منذ ربع قرن، أي منذ العام 1994 تحديداً. ما هذا العجز عن اتخاذ

للبلد باستغلال ثروات البلد، علماً أنها كثيرة، خصوصاً أن في استطاعة الجزائر جذب الملايين من السياح في السنة نظراً إلى أنها أحد أجمل البلدان المطلة على المتوسط، إضافة إلى امتلاك جبال ومناطق صحراوية ذات جمال أخاذ. هذا بعض مما تمتلك الجزائر من ثروات رفضت تطويرها في وقت يتدهور النظام التعليمي فيها بشكل ملموس ولا يوجد من يريد معالجة هذه الإفة الخطيرة. من المفترض أن تنتهي المرحلة الانتقالية في أقرب وقت بعد إقرار دستور جديد وعصري ينهي العقد التي عانى منها البلد طويلاً، أي منذ

الجزائر ونهاية المرحلة الانتقالية

رئيس جديد يؤمن استمرار النظام القديم مع بعض التغييرات الشكلية. تمرّ الجزائر حالياً بمرحلة انتقالية تتميز بغياب القواسم المشتركة بين الحراك الشعبي والمؤسسة العسكرية. لكنه لا يزال هناك أمل بالخروج من المازق الذي يعبر عنه بقاء الرئيس المؤقت عبدالقادر بن صالح في موقع الرئاسة في غياب القدرة على انتخاب رئيس جديد.

بمصلحة الأمازيغ الذين يعانون من تمييز عنصري حقيقي وانتهاء بقدرة الجزائر على الاعتراف بأنها طرف مباشر في قضية الصحراء المغربية، على سبيل المثال وليس الحصر. هذا يعني أن ما يسمى "بوليساريو" ليس سوى أداة تستخدم من المؤسسة العسكرية لابتزاز المغرب ولا شيء آخر غير ذلك.

فوق ذلك كله، أن الجزائر تعاني من أزمة اقتصادية عميقة تهدد بثورة شعبية في أي لحظة. هناك شبه كبير بين الوضع القائم حالياً والوضع الذي ساد في خريف العام 1988 عندما حصلت انتفاضة شعبية على النظام الذي كان على رأسه وقتذاك الشاذلي بن جديد، ممثل المؤسسة العسكرية لا أكثر ولا أقل، بصفة كونه أكبر كبار الضباط سنّاً في المؤسسة.

لا يقتصر فشل النظام في الجزائر على العجز عن تجديد نفسه في أي مجال كان فحسب، بل إن الفشل الأكبر هو فشل اقتصادي. ما تسبب بثورة 1988 كان هبوط أسعار النفط في تلك المرحلة التي توقفت فيها الحرب العراقية - الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات بسبب العناد الإيراني. اكتشفت الجزائر فجأة أنها أسيرة سعر النفط والغاز. لم يسمح النظام

لم تعد لبوتفليقة بعد صيف العام 2013 أي علاقة بما يدور فعلاً في البلد. بدأ يفقد قدراته العقلية منذ تعرضه لجلطة في الدماغ صيف ذلك العام. على الرغم من ذلك كله، أي على الرغم من أنه كان مجرد رئيس صوري، اتجه أفراد الحلقة الضيقة إلى تمكينه من الحصول على ولاية خامسة في 2019، علماً أنه لو خضع لفحص طبي في 2014، لما كان سمح له وقتذاك بولاية رابعة.

فضل الحراك الشعبي، تحركت المؤسسة العسكرية ممثلة برئيس الأركان أحمد قايد صالح، الذي تجاوز الثمانين من العمر، من أجل وضع نهاية لمهزلة عانت منها الجزائر طويلاً.

من يخرج الجزائر من المرحلة الانتقالية؟ لا يوجد إلى الآن ما يشير إلى اختراق ذي طابع دراماتيكي في المستقبل القريب، مثل هذا الجمود يؤثر في المدى الطويل على استقرار الوضع الداخلي، خصوصاً أن ليس ما يشير إلى أن الحكومة الجزائرية قادرة على التعاطي مع المشاكل القائمة، وهي مشاكل قابلة للتفاوض على كل صعيد بدءاً بمشكلة الأمازيغ الذين يعانون من تمييز عنصري حقيقي وانتهاء بقدرة الجزائر على الاعتراف بأنها طرف مباشر في قضية الصحراء المغربية، على سبيل المثال وليس الحصر. هذا يعني أن ما يسمى "بوليساريو" ليس سوى أداة تستخدم من المؤسسة العسكرية لابتزاز المغرب ولا شيء آخر غير ذلك.

فوق ذلك كله، أن الجزائر تعاني من أزمة اقتصادية عميقة تهدد بثورة شعبية في أي لحظة. هناك شبه كبير بين الوضع القائم حالياً والوضع الذي ساد في خريف العام 1988 عندما حصلت انتفاضة شعبية على النظام الذي كان على رأسه وقتذاك الشاذلي بن جديد، ممثل المؤسسة العسكرية لا أكثر ولا أقل، بصفة كونه أكبر كبار الضباط سنّاً في المؤسسة.

منذ إجبار بوتفليقة على الاستقالة، تعاني الجزائر من مازق سياسي واجتماعي واقتصادي، هو في الواقع مازق نظام لا يستطيع تجديد نفسه. مازق الجزائر هو مازق الحراك الشعبي والمؤسسة العسكرية في آن من إيجابيات المرحلة أن الشارع لم يفلت من السيطرة بعد وذلك على الرغم من أن الشعارات التي بدأ يطلقها الحراك تبدلت وصارت أكثر جذرية، فيما يحلم عدد لا بأس به من الضباط بانتخاب

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

قبل ستة أشهر، بدأ الحراك الشعبي في الجزائر. أقيمت الجرائير، مع استمرار هذا الحراك للأسبوع السادس والعشرين، أنهم تعلموا شيئاً من تجربة ما عرف بـ"سنوات الجمر" التي امتدت بين 1988 و1998 والتي أسفرت عن سقوط الآلاف من الضحايا.

سقطت الضحايا في ظل إصرار المتطرفين الإسلاميين، الذين تربوا في عهد هواري بومدين، على الاستيلاء على السلطة من جهة وفي ظل إصرار المؤسسة العسكرية باجتهادها على اجتثاث الإرهاب واستئصاله بحجة مكافحة الإرهاب، من جهة أخرى.

ما يحمل على التفاؤل هو محافظة الجزائريين على هدوئهم وانضباطهم على الرغم من غياب خارطة طريق تؤدي في نهاية المطاف إلى تغيير طبيعة النظام القائم على تحكم المؤسسة العسكرية بمفاصل السلطة. ما يمكن أن يثير بعض التفاؤل أيضاً هو ظهور ضباط جدد وضحايا أنفسهم خلف الستار. هؤلاء ضباط أقل جشعا إلى السلطة والثروة من معظم الضباط السابقين الذين كانوا يشكلون امتداداً لعهد هواري بومدين الذي بدأ في العام 1965. هذا العهد، الذي لم ينته بعد والذي حاول عبدالعزيز بوتفليقة استنساخه عبر ارتداء عباءة من كان يشرف على رعايته مذ كان وزيراً شاباً للخارجية. في النهاية، إن الانتهاء من عهد بومدين ونظامه القمعي هو هدف الذين ينزلون إلى الشارع كل يوم جمعة منذ ستة وعشرين أسبوعاً.

حقق الحراك الشعبي في الجزائر الكثير حتى الآن. كان الحراك، بدعم من الجيش طبعاً، وراء إفساح محاولة إعادة انتخاب المقعد عبدالعزيز بوتفليقة لولاية خامسة وذلك كي يبقى أفراد الحلقة الضيقة المحيطة به في السلطة، يمارسون بين ما يمارسونه صلاحيات رئيس الجمهورية.

التمزق يطوي مرحلة عاصفة من نشاط الإسلاميين في السودان



أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدباني
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

في إشارة تهديد مبطنه موجهة إلى بعض القيادات العسكرية التي تشارك في السلطة، وأن لديها أوراقاً سياسية تستطيع توظيفها، لإجبار المجلس السيادي والحكومة على عدم التوسع في استهداف رموز النظام السابق، ومواربة الباب لمشاركة الأحزاب والقوى التي انخرطت في نظام الحكم السابق في العملية السياسية.

قام حزب المؤتمر الوطني، بانقلاب داخل صفوفه، واختار إبراهيم غندور وزير الخارجية السابق رئيساً مؤقتاً له، وتجاوز قضية عقد شوره لحل المكتب القيادي المكون من (45) قيادياً، مستنداً على أن الأوضاع التي يمر بها تفرض التعامل بمرونة سياسية.

وقع الاختيار على غندور كواحد من القيادات الإصلاحية داخل الحزب، ودفع نمنا باهظاً لمصارحته البشير قبل سقوطه بوقت قليل، وأشهرها خطابته أمام البرلمان، الذي قال فيه "لولا أن الأمر بلغ مبلغاً خطيراً لما تحدثت فيه في العلن، وما أنا اليوم أدق ناقوس الخطر".

الضرورة تجاوز كل ما ترمز إليه الحركة من تصرفات قائمة للتدليل على أن هناك حكماً عسكرياً متطوراً.

تحاول الحركة جميع عناصرها بعد القبض على عدد من قياداتها، وفقدانها استعادة زمام المبادرة، لكن لا يزال بعض الرموز يظهرون من وقت إلى آخر لتأكيد القدرة على التأقلم مع الواقع، والاستفادة من المرونة الظاهرة التي تغلب على الحركة الإسلامية في السودان، مقارنة بغيرها في دول أخرى مجاورة، لتجاوز الكوة الحالية.

هدى على الحاج، القيادي بالحركة، والأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي الذي أسسه حسن الترابي، بالعمل الجدي على إسقاط السلطة الانتقالية، واستخدم عبارة "كل الوسائل السلمية" لنفي أي صلة له بالنعنف، وبرير التزك بأنه ناجم عن "مشروع ثنائي إقصائي يحتكر الشأن الوطني"، بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير، وليعزز الكلام بأن الحركة اختارت صف المعارضة السياسية.

تبدل ما يسمى بـ"تنسيقية القوى الوطنية" التي تضم أحزاب المؤتمر الوطني والمؤتمر الشعبي وحركة الإصلاح الآن، وأجساماً سياسية أخرى لها علاقة بالحركة الإسلامية، جهوداً لعرقلة تنفيذ الترتيبات التي تضمنتها الوثيقة الدستورية، أملاً في تعميق الشروخ بين السلطة الجديدة، ورغبة في إرباك المشهد الحكومي كي تتمكن من ممارسة نشاطها بقليل من المنغصات. تحاول القوى والشخصيات المنخرطة في التنسيقية العمل على إسقاط الحكومة الانتقالية، والسعي إلى راس الحربة ضد توجهاتها، والسعي لمخاطبة المجتمع المحلي والإقليمي كقوة سلمية معارضة، وتودعوا بتشكيل حكومة ظل في كل ولاية على أساس الوضع السابق، بعد أن ألغت الوثيقة الولايات، وللتعجيل بإجراء انتخابات مبكرة، قبل المدة المحددة، وهي نحو ثلاث سنوات، عمر المرحلة الانتقالية. المحت إلى الذهاب بعيداً، إلى المحكمة الجنائية الدولية ونحريك القضايا التي بطرفها بشان مطلوبين،

تنظيمي، ما فضح عمق الارتباك التي ضربتها، ورسخ في الأذهان أنها كانت تشبه "مكتبا للدعوة في حزب المؤتمر الوطني". وتعرض الآن لتناكُل يجعل شبح الحل الرسمي والشعبي يطاردنا طوال الوقت.

كشفت تأجيل المؤتمر العام الـ11 في نوفمبر الماضي جانباً من تفاصيل الخلافات التي تعطل داخلها، ما أدى إلى عدم قدرتها على التوافق حول أمين عام جديد لها، واللجوء إلى التمديد للزبير، حتى عصف بها زلزال عزل البشير، الأمر الذي أتى على جانب آخر من قدرتها الحركية داخل السودان، في ظل مناخ عام رافض لوجودها ودورها ورموزها، وحملها مسؤولية الفشل في البلاد طوال العقود الثلاثة الماضية. وجاء الإصرار على محاكمة القيادات التي تورطت في فساد أو ارتكبت جرائم بحق الشعب، ليضاعف من المازق.

أفضى ضيق الهامش المتاح للتحركات السياسية إلى عدم القدرة على مداراة التشرذم والتمزق. وأكد غياب النفوذ المعنوي حجم هشاشة الحركة التي كانت تعتمد أساساً على وجودها في السلطة، وليس على عمق خطابها الفكري ومثانة موقفها الأيديولوجي

ووضعت المهرجانات "الكرنفالية" التي كانت تعدها الحركة في الخرطوم كل عام، وتدعو فيها رموزاً إسلامية من داخلها وخارجها، السودان تحت المهرج كمكان جاذب للمتطرفين من شتى أنحاء العالم، ولتخرج البلاد من السيرة السلبية لهذه الحلقة من

أطلقت شخصيات إسلامية، مثل عبدالحى يوسف، زعيم جماعة "نصرة الشريعة"، العنان للتصريحات المتشددة ضد القوى الصاعدة، وأخفقوا جميعاً في النيل من رصيدها الشعبي ولم يفلح يوسف وأعوانه من القيادات الدينية والسياسية المحسوبة على الحركة الإسلامية في تحريك الشارع بصورة مضادة، وأصبح سيناريو الترويج والتهديد والوعيد والتخريب غير مجد، وخصم من مروحة التسامح عند السودانيين، ودفع لسد المنافذ أمام فلول النظام السابق.

لفت الحديث عن فلول النظام السابق والتفاخر بسيطرتهم على مفاصل القرار في جهات رسمية النظر لخطورة ما يسمى بـ"الدولة العميقة"، وبات الاستفزاز جلياً حيال من يتورع للتلميح والتصريح بالدفاع عن البشير والحركة الإسلامية، ونبه السلطة الانتقالية لأهمية التكاثر وتكوين حركة هؤلاء، حفاظاً على ما تحقق من إنجاز بشأن الشروع في تفكيك التحالف بين العسكريين والإسلاميين، والتحفظ على مقرات مؤسسات خيرية تابعة للحركة.

أدى فتح تحقيقات، بائر رجعي، حول دور قياداتها في انقلاب يونيو 1989 إلى تأكيد أن الحركة لن تقلت من العقاب مهما طال الزمن. ووجد هذا التوجه إجماعاً ساعد على تقليص مساحة المرواغات، وكشف عمق الخلافات داخل

هياكلها. كل طرف يريد وضع الععب على الآخرين للهروب من المسؤولية. تصاعدت الأصوات الراضية للنهج القديم، وتعالق الصيحات المطالبة بعدم استمرار الزبير أحمد الحسن، الأمين العام للحركة الإسلامية، واتسع نطاق السعي لتخنيته في ظل الملاحظات التي يبديها البعض على شخصيته التي لا تتناسب مع طبيعة التحديت الراهنة، وتحتاج إلى قيادة تجمع شمل الحركة قبل أن تطويها الانقسامات. ورغم الأحداث المتلاحقة منذ عزل عمر البشير، بيد أن قيادات الحركة، وفي مقدمتها الزبير، لم تتبن خطاباً مفاكساً للتعامل مع الأزمة، واقتصرت التصورات على بعض الأشخاص، بشكل فردي وغير

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

ظلت الحركة الإسلامية في السودان كياناً مفضاضاً لمدة طويلة. تداري عيوبها من خلال الالتفاف براء السلطة الذي وفره لها الرئيس المعزول عمر حسن البشير، رئيس هيئتها القيادية. لم تظهر عيوبها الجسيمة ورجالها يتحكمون في السلطة، ودأبت بعضها عبر شبكة قوية من المصالح المشتركة، ضمت طيفاً واسعاً من القوى الإسلامية بمسئوليات مختلفة، وبيدت في النهاية متماسكة تحت بريق الحكم.

زالت الحكومة، ونهبت السلطة والنظام، والنفوذ الواسع لرموز الحركة وكوادرها، وبيدوا المستور تتكشف تفاصيله، وظهرت على السطح تراشقات بين الأجنحة المتباينة. كل طرف يحمل الآخر مسؤولية المرارة التي خلفها السقوط المدوي للبشير، الذي جر مجموعة مهمة من الدائرة القريبة منه إلى سجن كوير.

كلما اتسعت حملة الاعتقالات ارتاح قطاع كبير من المواطنين ممن ساهموا في الحراك الثوري، ما جعل بعض القيادات العسكرية المتعاطفة مع البشير، بحكم المنافع التي حصدها، تتراجع عن إعلان أي نوايا إيجابية لعصره.

رفعته الحركة الإسلامية العصا ميكراً بدلاً من الجزرة، ولوحت بإطلاق ما يسمى بـ"كتائب الظل"، لتأكيد أن لديها قدرات مسلحة يمكن أن تقلب الطاولة على المجلس العسكري وقوى الثورة، لكنها خشيت تفعيلها والتعرض للتفكيك وفقدان الحاضنة الشعبية، فضلاً عن وجود كتائب مسلحة أخرى قد تكون أشد بأساً.

ناهيك عن الوحدة التي بدأ عليها الجيش ونجاحه في إجهاض نحو أربعة انقلابات عليه، الأمر الذي قلل من فرص اللجوء إلى خيار الانتقام، كمحدد للتعامل مع المجلس العسكري الذي مال للتوافق مع القوى المدنية، وأقعد الحركة رهانها على الفجوة بينهما.